

١٥ مايو.. والشعب

**أول مره .. القـانـون هو السبب الوحيد
من حكم مراكز القوى .. الى حكم المؤسسات
كتب - جلال أسعيد :**

هناك أيام يسجلها التاريخ .. وتبقى دائما علامة من
علامات التاريخ في وطننا .. وفي شعبنا .. وفي أمتنا ..
العربية .. ومن هذه الأيام يوم ١٥ مايو .. يوم ثورة
التصحيح التي كانت نقطة انطلاق أساسها سيادة القانون
.. واعلاء كلمة القضاء .. ووضع الضوابط التي يعرف
المواطن من خلالها حقوقه وواجباته من خلال قيام دولة
المؤسسات .. واستطاعت ثورة التصحيح عبر سنوات
خمس من الانطلاق من حكم مراكز القوى .. الى حكم
المؤسسات والتنظيمات السياسية ..

وأصبح لمصر دستور دائم نص فيه
ولاول مرة أن رئيس الجمهورية
لا يستطيع حل مجلس الشعب بقرار

منه ، بل اذا اراد حل المجلس فيجب
أن يكون عن طريق استفتاء عام .
وافرد الدستور بابا كاملا لسيادة
القانون وجعله أساسا للحكم في
الدولة وأورد من الضمانات الهامة
مثل كفالة المواطن أن يلجأ الى قاضيه
الطبيعي .. وأن الاعتداء على الحرية
جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية
فيها بالتقدم .. وأن يحدد القانون
مدة الحبس الاحتياطي .. وكفالة
حق التقاضي وعدم جواز فصل
الوظفين بغير الطريق التأديبي ..
واستقلال القضاء .. والجامعات .

وما أن تحقق لزامه دستورها حتى
وضعت القوانين المكملة للدستور ،
فأكدت الديمقراطية وفتحت للحرية
النوافذ والأبواب وصيانة الحرمات
.. وصنفت الحراسات .. وأغلقت
المعتقلات .. وحرقت النجيلات
.. وألغيت موانع التقاضي وأعليت

ولعل ابرز علامات ثورة التصحيح
ما كفلته بتطبيق شعار سيادة
القانون .. والمعنى الاصيل لسيادة
القانون كما اعلن الرئيس انور
السادات يتمثل في النزول على حكم
القانون والالتزام بالشرعية منجها
وسلوكا فهو بحكم سلوك الفرد ازاء
المجتمع الذي يعيش فيه ..

وبحكم سلوك كل من يستد اليه
قدر من السلطة انما يمارسه في اطاره
الصحيح والسليم قانونا وتحت
الرقابة الشعبية لا يتحرف به عن
مساره .. ومن هنا كان النص في
الدستور على ان سيادة القانون
اساس الحكم في الدولة وعلى وجوب
ان تخضع الدولة للقانون .

الاعتقالات

لقد اختفت منذ ١٥ مايو صور
بغضبة عاشها شعبنا من قبل ..
صور القبض والاعتقالات على الافراد
دون حكم من القانون .. واختفت
صور اهدار كرامة الانسان ..

العمل السياسي في شكل تنظيمات
سياسة ثلاثة تملل داخل اطار
الاتحاد الاشتراكي .

مجلس الشعب

وتولى مجلس الشعب الذى انتخب
لاول مرة أيضا انتخابا حرا سلطة
النشريع وأقرار السياسة العامة
للدولة والخطة المسماة للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية والموازنة
العامة للدولة كما مارس دوره في
الرقابة على اعمال السلطة
التنفيذية .. وقد اعلن الرئيس
السادات خلال لقائه الاخير باعضاء
اللجنة الدائمة ان اعمال هذا المجلس
اذا قورنت بأى مجلس اخر فان
النتيجة ستكون في صالح هذا
المجلس الذى انجز الكثير .. ومارس
عمله في ظل الحرية والديمقراطية .
وعلى سبيل المثال لا الحصر صدرت
القوانين المكملة للدستور .. الفيت
الحراسات .. صدرت قوانين الاصلاح
والرسوب الوظيفي .. والفيت قوانين
الفصل بغير الطريق التأديبي .

حرية الكلمة

وهناك فضيلة اخرى اضافتها ثورة
التصحيح وهى حرية الكلمة وحرية
الصحافة وانتهت ثورة التصحيح
الاعتقالات التى كانت ترهب الصحفيين
وغسبهم واحرقت اشربة اسرار
العائلات وتحول الوطن من سجن كبير
الى اسرة كبيرة .. والفيت الرقابة
على الصحف .. وفارقت عقدة
الخوف الاقلام .. وتحرر الصحفيون
من خفافيش الظلام .. واشرق فجر
من الامان والاطمئنان .. واصبحت
الصحافة تتكلم وتنقد .

وبانتصار الازادة المصرية في اكتوبر
١٩٧٢ استقرت مبادئنا على ارضية
صلبة وثابتة من الثقة بالنفس
واخذت كل دول العالم تعيد حساباتها
وتراجع مواقفها وكان على مصر ان
تبادل عالمنا ثقة بثقة وصداقة
بصداقة ، وان تمارس الانفتاح
الشامل على عصرها من منطلق الثقة

كلية القضاء .. وردت الحيقوق
للاربياء ودمعت المتكاسب الاشرائية

دولة المؤسسات

واستطاعت ثورة التصحيح أن تحقق
شمارا ثانيا رفعتة وناذى به الرئيس

الور السادات .. وهو شعار دولة
المؤسسات .. وحينما نادى السادات
بدولة المؤسسات لأول مرة كان المعنى
غير مفهوم تماماً لدى عامة الشعب
او ربما كان المعنى مفهوما ، ولكن
كان الشك قائما حول مدى تطبيق هذا
المعنى بين شعار يرفع وشعار يطبق
.. ووقف الشعب يترقب ويتساءل
هل هذا مجرد شعار جديد ام تفكير
في تغيير يذرى فعلا ان يملك الشعب
زمام الامر نفسه .

ممارسة الشعب

واعلن الرئيس السادات ان دولة
المؤسسات تعنى ان الحكم لا يمارسه
فرد او جماعة من الناس وانما يمارسه
الشعب بمجموعة من خلال مؤسساته

الدستورية .. واتخذت خطوات لكى
تمارس هذه المؤسسات دورها ..
وبدأت بممارسة لتطوير الاحصاد
الاشتراكي قام بها المهندس سيد
مرى حينما كان امينا للجنة المركزية
.. وقد شكلت لجان في ذلك الوقت
مثلت فيها طوائف من قيادات مهنية
وعملية وطلابية وفلاحين ، والنقى
الرئيس السادات باعضاء اللجنة
المركزية واثبت انه يريد فعلا تطويرا
في المؤسسات السياسية للدولة وان
الشعار الذى رفعه هو شعار للتنفيذ
.. ثم كانت ورقة اكتوبر من اجل
تطوير الاتحاد الاشتراكي .. ومن اجل
بناء مصر .. والتنمية الاقتصادية
والاجتماعية .. وطرحنا لأول مرة
فكرة اقامة المنابر .. واشتركت كافة
طوائف الشعب والمؤسسات
الدستورية في المناقشات ..
واقر النظام الجديد لممارسة

في قدرتها الذاتية .. ونستطيع ان
نقول ان الانفتاح في سياستها
الخارجية انها بشكل تصحيحا
للمسار الدبلوماسي .. وهو رصيد
يضاف الى التصحيح الذي تم في مجال
المسار السياسي والمسار العسكري
وفي ضوء هذا كله فجر الرئيس
انور السادات ثورة التصحيح ..
وجاءت معها تلك القيم والمبادئ ..
مبادئ الحرية والديمقراطية ..
وسيادة القانون ودولة المؤسسات
واغزاز كلمة القضاء وتأمين كل مواطن
على يومه وغسده ، على حاضره
ومستقبله .